

إعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الاقتصادي

الثالث للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

القاهرة، 1996/11/14. * [مقتطفات]

عقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في القاهرة في الفترة من 12 إلى 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 1996، برئاسة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك. وجمع المؤتمر الذي عقد برعاية الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وبدعم من الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان، كبار المسؤولين الحكوميين وقيادات القطاع الخاص من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن مناطق أخرى من العالم.

[.....]

وأعرب المشاركون في مؤتمر القاهرة الاقتصادي عن التزامهم الثابت الذي لا يتزعزع بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس مرجعية مؤتمر مدريد للسلام التي تستند إلى قراري مجلس الأمن 242 و338. وفي هذا الإطار أكد المشاركون مجدداً عزمهم على البناء على الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف وأكدوا الأهمية البالغة للتنفيذ الفوري والأمين لتلك الاتفاقات من جانب جميع الأطراف وبصفة خاصة على المسار الإسرائيلي. الفلسطينيون. كما أعادوا تأكيد التزامهم بتوسيع السلام وتعميقه، علاوة على إحراز مزيد من التقدم في كل القضايا المعلقة على كل مسارات التفاوض العربية. الإسرائيلية في عملية السلام. وحضوا جميع الأطراف على مواصلة السياسات والإجراءات التي من شأنها بناء الثقة بين شعوب المنطقة.

كان شعار مؤتمر القاهرة الاقتصادي هو "البناء من أجل المستقبل: خلق بيئة مواتية للمستثمر"، وأتاح المؤتمر الفرصة لتشجيع الاستثمار الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتم إبراز إمكانات المنطقة في مجالات الاقتصاد والتجارة والتبادل التجاري التي تدعمها برامج إصلاح اقتصادي مهمة، يتم تنفيذها حالياً من جانب العديد من دول المنطقة. وتشمل تلك الإصلاحات الخصخصة، والإصلاح الهيكلي وإزالة الحواجز أمام التجارة، التي من شأنها إيجاد مناخ اقتصادي موات لقطاع الأعمال في المنطقة.

أُتيحَت الفرصة لممثلي القطاع الخاص الدولي لدرس الفرص الاقتصادية والتجارية المتزايدة في المنطقة بالتفصيل وعرضت كل دولة برامج الاستثمار والتنمية فيها، كما تم إبراز الإمكانيات القائمة في ما بينها في هذا الصدد. وجرت مناقشات بناءة ومثمرة للموضوعات ذات الأهمية الخاصة لبلدان المنطقة ولقطاع الأعمال الدولي.

شدد المشاركون على الأهمية القصوى لتنمية الاقتصاد الفلسطيني ولا حظوا بمزيد من القلق أن الاقتصاد الفلسطيني. وهو الاقتصاد الضعيف أصلاً. يعاني القيود وإغلاق الأراضي التي تعوق انتقال العمال وحركة التجارة الفلسطينية، وسلموا بحاجة جميع الأطراف في المنطقة إلى العيش في سلام ورخاء وأمن، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الأهمية الاقتصادية للمنطقة برمتها. وأكدوا مجدداً أن إلغاء القيود وإنهاء تدابير إغلاق الأراضي سيحولان دون تدهور الاقتصاد الفلسطيني، ويساهمان إيجابياً في تعزيز كفاءة أدائه، مع تحسين المناخ السياسي الذي يحيط بعملية السلام بكل أبعادها.

وعرض المؤتمر أوضاع المؤسسات الاقتصادية التي نادى بها مؤتمرا الدار البيضاء وعمان للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ورحب المشاركون بالتقدم الملموس الذي تحقق بإنشاء مؤسسة الشرق الأوسط والمتوسط للسفر والسياحة في تونس، كما أبرزوا أهمية بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في القاهرة وإمكاناته بالنسبة إلى تشجيع تدفق رأس المال إلى المنطقة، ما يفسح المجال لإقامة مشروعات البنية الأساسية، علاوة على تطوير القطاع الخاص. كما أعرب المشاركون عن الترحيب بالانتهاء من اتفاقية إنشاء البنك، وشجعوا الدول على توقيعها والتعجيل بإنهاء إجراءات التمويل والتصديق بما يسمح للبنك بأن يبدأ نشاطه عام 1997.

* "الحياة" (لندن)، 1996/11/15.

كما عرضوا ما أنجز بالنسبة إلى إنشاء مجلس الأعمال الإقليمي. وتعهدت الأطراف المعنية مجدداً دفع هذه المبادرة قدماً.

[.....]

وقرر المشاركون الاجتماع مرة أخرى أواخر 1997 في مدينة الدوحة في قطر لعقد المؤتمر الاقتصادي الرابع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx